العرب
الثلاثاء 2020/02/04
السنة 42 العدد 11607

مفاوضات معقدة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا للبت في شروط الاتفاق التجاري

بروكسل تسعى لمنع تحول لندن إلى منافس تجاري

ثروة بريطانيا السمكية مغرية

أطلقت الاثنين لندن وبروكسل مرحلة جديدة من المفاوضات، لكن هذه المرة ستتمحور حول طبيعة العلاقات المستقبلية بين الطرفين بعد تنفيذ بريكست حيث يفاوض البريطانيون من أجل التوصل لاتفاق تجاري حدد التكتل الأوروبي شروطا مسبقة له تتمثل بالأساس في تمتيع بريطانيا من حق النفاذ للسوق الأوروبية الموحدة مقابل السماح للصيادين الأوروبيين باصطياد السمك في المملكة المتحدة وهو ما لم يرض لندن.

بروكسل – انطلقت الاثنين معركة مفاوضات جديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تتمحور حول طبيعة العلاقات المستقبلية بين بروكسل ولندن ما بعد بريكست وسط تشنج واضح بين الطرفين.

وقال رئيس الوزراء البريطاني ردا على شروط كانت قد وضعتها بروكسل من أجل التوصل لصفقة تجارية مع لندن إن "بريطانيا سوف تجري تغيرا مماثلا لتصبح بطلا خارقا للتجارة الحرة"، مضيفا "أنها ليست في حاجة للقبول بقواعد الاتحاد الأوروبي خلال مفاوضاتها بشأن العلاقة التي سوف تجمعها ببروكسل" بعد خروجها رسميا من الاتحاد الأوروبي.

وأضاف جونسون خلال خطاب له الاثنين أن التجارة العالمية في حاجة إلى دولة مستعدة لتقديم نفسها كبطلة للتجارة الحرة.

وأوضح زعيم المحافظين أن التجارة العالمية في حاجة إلى دولة على استعداد لتصبح بطلا خارقا "يدافع عن حق سكان الأرض في البيع والشراء بحرية فيما بينهم". وقال إن "المملكة المتحدة على استعداد للقيام بهذا الدور".

وجاء حديث جونسون بعدما أعلن كبير المفاوضين الأوروبيين ميشال بارنييه الاثنين أن الاتحاد الأوروبي سيعرض على بريطانيا علاقة تجارية وثيقة لكنه سيطالب بشروط مشددة في ما يتعلق بصيد الأسماك وبفرص متساوية للأعمال التجارية لكي لا تتحول بريطانيا إلى منافس للاتحاد.

بوريس جونسون

بريطانيا ستجري تغييرا مماثلا لتصبح بطلا خارقا للتجارة الحرة

وقال بارنييه "نحن على استعداد لعرض اتفاق تجاري طموح للغاية يشكّل أساس هذه الشراكة، يتضمن غيابًا تامًا للرسوم الجمركية"، محذرا من أنهم لن يقبلوا "بميّزات تنافسية غير منصفة".

وجاء حديث بارنييه في تقديمه لصلاحياته التفاوضية، ويعرف بارنييه تفاصيل الملف لأنه سبق أن تفاوض على صفقة بريكست حول سبل خروج بريطانيا من الاتحاد على مدى أكثر من سنتين. وستصادق الدول الأعضاء على مهمته التفاوضية في نهاية فبراير الجاري، لأن المفاوضات لن تبدأ رسميا إلا في مطلع مارس.

ومن المنتظر أن تكون هذه المفاوضات شاقة ومتوترة في بعض الأحيان، وقد لا يتمكن الطرفان من التوصل لاتفاق باعتبار أن رئيس الوزراء البريطاني يتشبث بمنع تمديد الفترة الانتقالية لمرحلة ما بعد بريكست وهو ما يجعل هذه المفاوضات ماراتونية وبنسق جنوني.

وتنتهي الفترة الانتقالية التي سيواصل فيها البريطانيون تطبيق القواعد الأوروبية مع نهاية ديسمبر 2020.

وستتناول المفاوضات بين لندن وبروكسل بشكل أساسي الشراكة الاقتصادية وخصوصا اتفاق التبادل الحر ومسائل الأمن والإجراءات القضائية المزمعة من أجل حل الخلافات.

وبالنسبة للبريطانيين فإن الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة التي تضم حوالي 440 مليون مستهلك، سيكون مشروطا باحترام المعايير الصحية والبيئية والاجتماعية والضرائبية إلى جانب معايير تقديم تنازلات من جانب لندن. وهذه السوق مهمة جدا للندن لأن الاتحاد الأوروبي يبقى أول شريك تجاري لها.

وسيستخدم الأوروبيون هذه الورقة للضغط على لندن في المفاوضات.

وعلى سبيل المثال ذكّرت فرنسا الأحد بأن بريطانيا تصدّر أغلب إنتاجها من السمك إلى دول الاتحاد الأوروبي، في إشارة إلى رغبتها في إجراء مساومة حول حقوق الصيد البحري.

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان لوسائل إعلام فرنسية إن "هذا النقاش سيكون متوازنا، فبينما نحتاج إلى النفاذ للمياه البريطانية، يحتاج البريطانيون إلى النفاذ للسوق الأوروبية".

ويعتمد صيادو الأسماك من عدة دول أعضاء في التكتل الأوروبي مثل فرنسا والدنمارك على المياه البريطانية التي تشكل أيضا 30 في المئة من رقم أعمال الصيادين الفرنسيين.

ومن الواضح أن جونسون سيواصل رفضه ابتزاز الأوروبيين خاصة أنه أكد خلال حملته الانتخابية الأخيرة على أن "استعادة السيطرة" على مياه الصيد هذه يكتسي أهمية كبرى ووعد "بسياسة صيد وطنية رائعة جديدة".

ومن جهتها أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين أن على المحادثات أن تلتزم بما تم الاتفاق عليه في الأساس في الإعلان السياسي المشترك الصادر الذي توصل إليه الطرفان قبل بريكست.

وقالت "لن تكون هناك أي مفاجآت. حددنا مع بريطانيا من الأساس في اتفاق الانسحاب المعايير المستقبلية التي ستتضمنها مفاوضاتنا".

وأضافت فون دير لايين "كلما رغبت بريطانيا بأن تكون أقرب، سيكون وصولها إلى السوق الموحّدة أسهل. لكن لا شيء يأتي مجانا. لذلك الوصول إلى السوق الموحّدة أمر قيّم للغاية، إنها أكبر سوق موحّدة في العالم. ولذا أعتقد أن الالتزام بالقواعد هو أمر منصف".

وسينشر الطرفان حصيلة أولى للمحادثات في نهاية يونيو ما يمكن أن يتيح تقييم مخاطر "عدم التوصل إلى اتفاق" وهو شبح لا يزال يخيم على المحادثات ويثير توجسا من عواقب كارثية لذلك.

اتهامات لطهران بإخفاء علمها بإسقاط الطائرة الأوكرانية

كييف – قال الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي الاثنين إن تسجيلا صوتيا مسربا لطيار إيراني يخاطب برج المراقبة في طهران يظهر أن إيران علمت على الفور أنها أسقطت طائرة ركاب أوكرانية الشهر الماضي على الرغم من نفيها ذلك على مدى أيام.

وبثت قناة تلفزيونية أوكرانية التسجيل الذي سُمع فيه طيار طائرة أخرى يقول إنه رأى "ضوء صاروخ" في السماء قبل تحطم طائرة الخطوط الجوية الأوكرانية في رحلتها رقم 752 في انفجار.

وفي ردود فعلها بشأن التسريب ألقت طهران اللوم على أوكرانيا واصفة المعلومات المسربة بأنها دليل سري وقالت إنها لن تشارك مع كييف بعد الآن مواد خاصة بالتحقيق في تحطم الطائرة.

وقتل جميع من كانوا على متن الطائرة وعددهم 176 شخصا لدى تحطمها بعد إقلاعها بفترة وجيزة من طهران في الثامن من يناير.

وأسقطت طهران الطائرة على وجه الخطأ في معرض ردها على قتل الولايات المتحدة قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني وذلك باستهداف قواعد عراقية تستضيف قوات أميركية.

وقال زيلينسكي في مقابلة تلفزيونية إن التسجيل الصوتي "يثبت أن الجانب الإيراني علم من البداية بأن طائرتنا ضربت بصاروخ". وأضاف "يقول التسريب أنه 'يبدو لي أن صاروخا يحلق' يقولها الطيار بالفارسية وبالإنجليزية، كل شيء يتضح هنا".

وأقرت إيران، بعد نفيها لثلاثة أيام، بإسقاط الطائرة. وقالت إيران إنها عملت بأقصى سرعة ممكنة على تحديد ما حدث للطائرة. وقال القائد الإيراني الذي كان أول من اعترف بإسقاط الطائرة إنه أبلغ السلطات بذلك يوم التحطم.

وواجهت إيران ضغوطا من أوكرانيا ودول أخرى كان لها مواطنين على متن الطائرة لإرسال الأدلة للخارج.

ولم تقتصر الضغوط على أوكرانيا فقط حيث تصاعد الغضب الشعبي الإيراني في أعقاب الحادثة، وخرجت احتجاجات مناهضة لسياسات النظام الإيراني.

وقال مسؤول إيراني مكلف بالتحقيق في الواقعة بمنظمة الطيران المدني الإيرانية إنها "خطوة غير مهنية" من جانب أوكرانيا أن تسرب تسجيلا سريا.

فلاديمير زيلينسكي

التسجيل يثبت أن إيران علمت من البداية أن طائرتنا ضُربت بصاروخ

ونقلت وكالة مهر للأنباء عن حسن رضائي فر المسؤول بمنظمة الطيران المدني الإيرانية قوله "تصرف الأوكرانيين دفعنا لعدم مشاركة أي أدلة أخرى معهم". وفي التسجيل سُمع طيار من شركة طيران "أسيمان" الإيرانية يخاطب برج المراقبة قائلا إنه رأى ما يعتقد أنه صاروخ.

وقال الطيار "هل هذه منطقة نشاط؟ هناك أضواء مثل الصاروخ. هل هناك شيء؟". ورد مراقب من البرج قائلا "لم نبلّغ بشيء. ما شكل الضوء؟" فرد الطيار "إنه ضوء صاروخ".

وسُمع بعد ذلك برج المراقبة وهو يحاول دون جدوى الاتصال بالطائرة الأوكرانية. بعد ذلك قال قائد الطائرة الإيرانية إنه رأى "انفجارا. رأيناه بدرجة كبيرة جدا. حقيقة لا أعرف ما هذا".

وفي الأثناء لم تسلم طهران الصندوقين الأسودين للطائرة المنكوبة لكييف زيلينسكي.

جزيرة القرم ورقة أردوغان للضغط على روسيا في سوريا

أنقرة – أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاثنين خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الأوكراني فلاديمير زيلينسكي أن بلاده لم ولن تعترف بالضم الروسي "غير الشرعي" لشبه جزيرة القرم.

ويأتي حديث الرئيس التركي في وقت تتسارع فيه وتيرة الأحداث في سوريا حيث تتقدم قوات النظام السوري في إدلب آخر معاقل المعارضة والفصائل المسلحة المدعومة من أنقرة.

وفي تطور لافت شنت القوات السورية قصفا استهدف رتلا عسكريا تركيا الاثنين أوقع 8 جنود حسب ما صرح به أردوغان.

وتأتي هذه المستجدات في وقت يحتدم فيه السجال بين تركيا وعدد من العواصم على غرار باريس وموسكو بسبب الأزمتين الليبية والسورية.

وقبل توجهه إلى كييف أوضح أردوغان أن تركيا دافعت عن وحدة الأراضي الأوكرانية في كافة المحافل الدولية، وأن أنقرة تدعم الجهود الرامية لإيجاد حل سلمي للوضع في أوكرانيا.

وأكد الرئيس التركي أن بلاده تتابع عن كثب أوضاع أتراك القرم، وأن مسؤولي بلاده يتشاورون مع نظرائهم الأوكرانيين حول معاناة أتراك القرم.

وتسعى تركيا إلى لعب ورقة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم للضغط على الروس من أجل خفض التصعيد.

ولكن ذلك لا يمنع تركيا من استعراض قوتها حيث تستنفر أنقرة منذ أيام قواتها إلى الحدود مع سوريا وكذلك إلى إدلب في خطوات لا تنم إلا عن التصعيد وفق لمراقبين.

وشددت القوات الحكومية السورية الخناق على الفصائل المسلحة في إدلب بعد السيطرة على مدينة معرة النعمان وتوجهها للسيطرة على قرى أخرى.

وعلى غرار سوريا تواجه أنقرة تهما بإرسال مرتزقة إلى ليبيا وهو ما يتناقض مع ما تم الاتفاق عليه خلال مؤتمر برلين بشأن الأزمة الليبية ويضع مصداقية تعهدات تركيا على المحك.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد اتهم الأسبوع الماضي علنا تركيا بإرسال مرتزقة إلى ليبيا لدعم ميليشيات حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا في الوقوف في وجه الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يحاول دخول العاصمة طرابلس منذ الرابع من أبريل الماضي. وتتهم حكومة الوفاق المدعومة من تركيا وقطر كل من فرنسا وروسيا بدعم الجيش الوطني الليبي.

وفي 16 مارس 2014، ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم إلى أراضيها بعد أن كانت تابعة لأوكرانيا، عقب استفتاء من جانب واحد جرى في شبه الجزيرة، الأمر الذي رفضته أوكرانيا ودول غربية.

والآن تعيد أنقرة النبش في هذه الذاكرة من أجل تحصيل مكاسب سياسية من خلال إرغام روسيا على الضغط على الحكومة السورية لإيقاف زحف قواتها على إدلب ولإسكات موسكو حيال خروقات أنقرة في ليبيا.

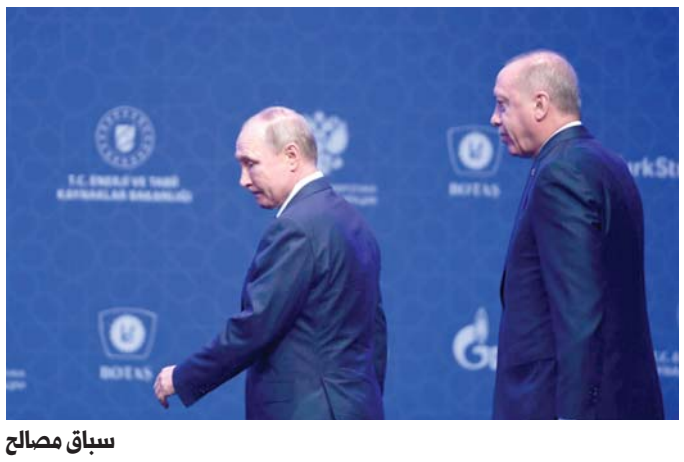

سباق مصالح

اعتداء لندن يدفع الحكومة البريطانية إلى تعزيز تشريعاتها لمكافحة الإرهاب

لندن – قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الاثنين إن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات لمنع الإفراج المبكر عن المدانين بتهم إرهابية وذلك بعد أن هاجم إسلامي متشدد أشخاصا الأحد بعد أيام من إخلاء سبيله.

وأضاف جونسون في كلمة له في لندن "نحن نتقدم بمشروع قانون لوقف نظام الإفراج المبكر التلقائي لكن الصعوبة تكمن في كيفية تطبيق ذلك بأثر رجعي على الأشخاص الذين يتمتعون به في الوقت الحاضر".

ودفع هجوم الأحد، الذي نفذه متشدد وأصاب شخصان في لندن قبل أن تردبه الشرطة قتيلا بحسب الشرطة، بوريس جونسون إلى التعهد بإجراء "تغييرات جوهرية" على طريقة التعامل مع منفذي جرائم إرهابية.

وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية الاثنين الاعتداء.

وأعلنت حكومة جونسون في نوفمبر عن تعديلات قانونية مشددة بعد هجوم أسفر عن قتيلين على لندن بريدج في قلب العاصمة البريطانية، نفذه جهادي حصل على إطلاق سراح مشروط كما منفذ هجوم الأحد. واتهم حينها جونسون الذي كان يخوض حملة انتخابية باستغلال القضية لأغراض سياسية حتى من قبل عائلات الضحايا.

وينص مشروع قانون جونسون خصوصا على تشديد عقوبات السجن لمرتكبي أعمال إرهابية، على أن يكون الحد الأدنى لأحكام مرتكبي جرائم خطيرة السجن لمدة 14 عاما مع منع الإفراج المبكر عنهم.

ومن المقرر رفع هذا المشروع قريبا إلى البرلمان حيث يملك المحافظون غالبية ساحقة ما يضمن تمريره بسهولة.

وطعن سوديش أمان البالغ من العمر 20 عاماً شخصين الأحد في شارع تجاري في حي ستريتم بلندن، قبل أن تتمكن الشرطة من القضاء عليه.

وأصيب شخص ثالث بجروح الأحد بانهيار زجاج ناتج عن رصاص الشرطة.

وأعلنت الشرطة البريطانية الاثنين أن التحقيق يجري "على نحو مطرد"، بعدما أجرت مداهمتين في منزلين أحدهما في جنوب لندن والآخر في منطقة بيشوبس ستورتفورد، مدينة صغيرة شمال لندن.

وأضافت في بيان أنها "لم تجر أي توقيفات"، فيما لم تفرض طوقاً أمنياً حول موقع الهجوم الاثنين مع حضور قليل لعناصر الشرطة.

> هجوم الأحد دفع بوريس جونسون إلى التعهد بإجراء تغييرات جوهرية في طريقة التعامل مع منفذي الجرائم الإرهابية

وقالت وسائل إعلام إن المهاجم الذي كان يرتدي حزاما ناسفا مزيفا، خرج من السجن في يناير بعدما قضى نصف عقوبته البالغة ثلاث سنوات وأربعة أشهر في السجن لحيازته ونشره مواد إرهابية.

وبحسب صحيفة ذي تايمز، روج هذا الشخص للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية عبر رسائل إلى مقربين منه عبر تطبيق التراسل واتساب، وأعرب عن رغبته في الموت "شهيداً" وقتل غير المسلمين في كتابات على دفتر ملاحظات.

وأوقف بعدما نشر على منتدى سري عبر الإنترنت صورة سكين مع عبارة "مسلح وجاهز".

وأعلنت الشرطة بعد هجوم الأحد أن عناصرها من وحدة مكافحة الإرهاب كانوا موجودين على الأرض "في إطار عملية وقائية"، مشيرة إلى أن منفذ الهجوم كان تحت المراقبة.

وقالت النائبة من حزب العمال المعارض عن حي ستريتم بيل ريبيرو آدي لقناة سكاي نيوز "إذا كانت الشرطة مضطرة لمراقبة شخص خرج للتو من السجن، يعني ذلك أنه كان هناك أسباب كافية لبقائه داخله".

وأعرب رئيس بلدية لندن صادق خان عن "الغضب من عدم التقدم في تنفيذ التعديلات التي تعهدت بها الحكومة في نوفمبر".

وبحسب خان، "يوجد نحو 70 شخصاً مدانون بالإرهاب خارج السجن في لندن". وأضاف لقناة آي.تي.في "أريد أن أسال الحكومة ما الذي نفعله إزاء هؤلاء الأشخاص السبعين".